المصدر: مجلة الامان اللبنانية
التاريخ : ٥ ديسمبر ٢٠٠٨

القراصنة الصوماليّون.. صناعة غربيّة ومآسٍ عربية

بقلم: عاصم السيد

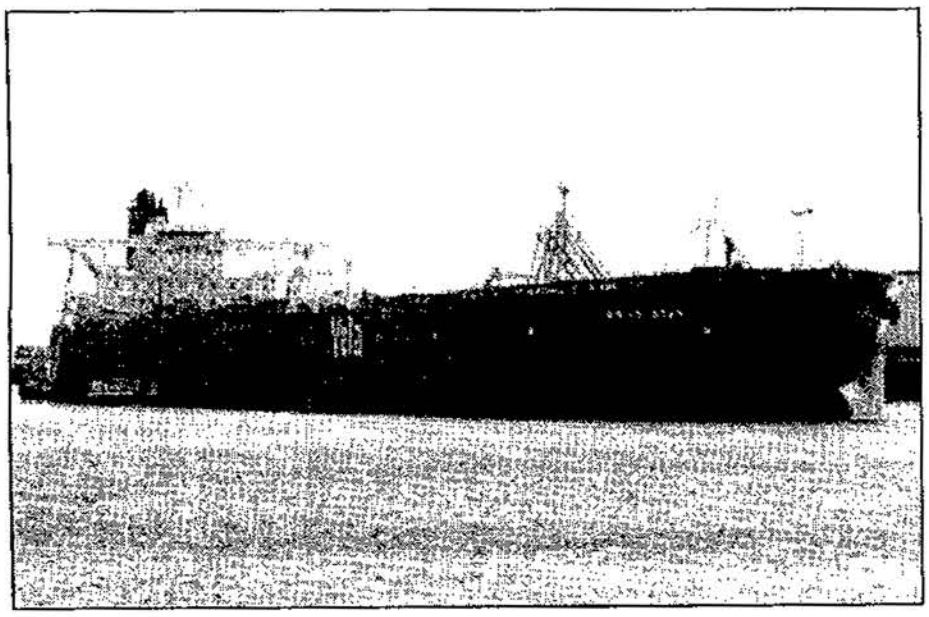

القرصنة في خليج عدن ظاهرةٌ خطيرةٌ على الاقتصاديات العالمية، وأكثر فداحةً وخطورة على الاقتصاديات العربية، لا سيما الدول العربية المُطِلَّة على البحر الأحمر، وهي مصر والسودان والصومال وجيبوتي واليمن والسعودية والأردن، بالإضافة إلى إريتريا.

جياع الصومال أقلقوا العالم بقرصنتهم في البحر، من جرّاء تراكم مآسيهم التي صنعتها أوكارُ قرصنة دولية، على رأسها القرصنة الأمريكية التي تُشَرْعِنُ احتلال إثيوبيا للصومال، واحتلال إسرائيل لفلسطين، واحتلال أمريكا للعراق وأفغانستان.

لذلك لم يكن غريباً أن تتحول السواحل الصومالية إلى أوكارٍ يَرْتَعُ فيها القراصنة الذين فشلوا في الدفاع عن بلدهم أو تحريره أو تنميته، فاختاروا أن يُنَمّوا أنفسهم بما اعتبروه مُمَارساً على أرضهم على مدى سنوات، واختاروا أن يكون انتقامهم في عُرْضِ البحر!

أمريكا المسؤول الرئيسي

رغم وجود الأساطيل البحرية التي تقودها الولايات المتحدة، التي من المفترض أنْ تُشَكِّل رادعاً للقراصنة، إلا أن الأمر المثير للانتباه أن تلك الدول أعلنتْ تَنَصُّلَها عن مسؤوليتها في حماية السفن التجارية.

الولايات المتحدة تقف وراء تزويد القراصنة الصوماليين بالأسلحة الحديثة، والزوارق، وأجهزة الكمبيوتر الموصلة بالأقمار الصناعية، وهي تهدف من ذلك إلى إيجاد حالة من الفوضى في منطقة القرن الأفريقي لأهداف سياسية.

القراصنة الصوماليون يتمركزون في مناطق غير مأهولة بالسكان على الساحل الصومالي المُطِلّ على البحر الأحمر، حيث يكمنون للسفن العابرة، مُزَوَّدين بأجهزة «لاب توب» موصلة بالأقمار الصناعية، ولا يملك أن يفعل ذلك إلا الولايات المتحدة.

عمليات القرصنة هذه ما كانت لِتَتِمَّ بنجاحٍ دون دعم استخباراتي وتكنولوجي يُوَفِّرُه الأمريكان.

الولايات المتحدة الأميركية هي المسؤولة، منذ أن أعلنت الحربَ على الصومال، وفجَّرَتْ حروباً لم تنتهِ في القرن الإفريقي، وفي النهاية انسحبت قواتها بعد فشل العملية التي أطلقت عليها «الأمل» في أوائل التسعينات من القرن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الماضي، بعد أن قام الصوماليون بسَحْلِ عدد من الجنود الأميركيين في شوارع مقديشو، لتدخل الصومال حرباً مفتوحة، أدّت إلى سقوط الدولة، وتَحوُّلِها إلى ميليشيات، وعصبيات، وقبائل ممزقة، يقاتل بعضها بعضاً.. مما أغرى دول الجوار بالتدخل، وبالذات إثيوبيا، بموافقة واشنطن، مستغلةً عداءها للصومال، والنزاع على إقليم «أوغادين» الذي قامت بِسَلْخِه، والحرب التي تفجرت بين البلدين في سبعينات القرن الماضي بسبب هذا الإقليم.

نستطيع أن نقول إنه بتواطؤٍ غَرْبيٍّ حِيالَ عمليات القرصنة البحرية في خليج عدن، ربما لإيجاد المبرر لمضاعفة الوجود العسكري الغربي فيه، وطرْح فكرة تدويل مياه البحر الأحمر، الذي يصب في خليج عدن.

القراصنة الصوماليون بدأوا نشاطهم بأسلحة خفيفة تقليدية، ووصل بهم الأمر حالياً إلى امتلاك أحدث الأسلحة المتطورة، وأحدث تقنيات الاتصالات، التي قد يكون بعضها غير متوافر لدى قوات خفر السواحل للدول المطلة على خليج عدن والبحر الأحمر.

الدور الصهيوني

الدور الصهيوني موجودٌ في الأزمة، فإسرائيل سعتْ منذ نشأتها لتدويل البحر الأحمر، باعتبار أن جميع دول البحر عربية، الأمر الذي يَحُدُّ من مخططاتها للسيطرة على المنطقة العربية بأسرها، ولذا ركّزت على تمزيق الصومال، كبدايةٍ لتدويل البحر، والسيطرة على طرق الملاحة فيه.

إسرائيل، إذاً، تريد أن تتحكم بالمدخل الجنوبي للبحر من أجل هدف آخر، هو تأمينه مما تُسَمِّيه خطر وجودِ قوى أصولية إسلامية، حيث إنها تخشى أن تؤدي سيطرة الإسلاميين على الحكم في تلك الدولة إلى تهديد أَمْنِ حليفتها إثيوبيا.

المخطط الصهيوني استدار ناحيةَ تدويل البحر الأحمر، لأن الدولة العبرية لا تملك سوى عدة أميال في «إيلات» على شاطئ البحر، وهذا لا يتيح لها ممارسة دور القوة البحرية، أو تأمين خطوط الإمداد في حالتي السلم والحتهدف إسرائيل أيضاً إلى التأثير على حركة المرور بقناة السويس، لضرب مصر اقتصادياً، لأن هذا الممر الملاحي الحيوي يشكل ثاني أكبر مَوْرِدٍ للدخل للحكومة المصرية.

ويبلغ دخل قناة السويس ٤,٢ مليارات جنيه سنوياً، وتمر عبرها ٧,٥ % من حركة التجارة الدولية، وهذا بالتالي يوضح أن قناة السويس ستتأثر إذا استمر القراصنة في اصطياد السفن المارة في البحر الأحمر، وسيَقِلُّ دخلها إلى الربع وربما أكثر.

ومع كل هذه الخطورة المحتملة، إلا أن مصر لم تتخذ، أي رد فعل على عمليات القرصنة البحرية التي تجوب مياه المحيط الهندي وبحر العرب.

الحل صعب ومعقد

ويضاعف من تعقيد المشكلة أنّ عصابات القرصنة أقامتْ علاقاتٍ مع مسؤولين فاسدين في حكومة بونتلاند، كما

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أنهم يُقَدِّمون الرشاوى إلى مسؤولي الموانئ للسماح للقراصنة باستخدام ميناء آيل وغيره من الموانئ القريبة، كقاعدةِ انطلاقٍ لعملياتهم، ولإرساء السفن المختطفة فيها أثناء تفاوضهم على الفدية.

وقد طلبت الشركات البحرية من الأمم المتحدة فَرْضَ حصار بحري على السواحل الصومالية، لمنع أعمال القرصنة، موضحَةً أن فرض حظر بحري على الصومال يُعَدُّ الطريقة الوحيدة لتكبيل يد القراصنة ومنعهم من التمادي في نشاطاتهم. إلا أنَّ رد الفعل الأوَّلِيّ لِحِلْفِ شمال الأطلسي جاء مُتَحَفِّظاً، إذْ قال الحلف إنه يحتاج لدراسةِ الفكرة، مشيراً إلى أنه لا خُطَطَ حالِيَّةً للتدخل البَرِّيّ أو البحري.

وطبعاً لا تملك الأمم المتحدة أن تفعل شيئاً، طالما أنّ الولايات المتحدة والدول الغربية الأساسية، أعضاء حلف شمال الأطلنطي، لا تريد أن تفعل شيئاً!

إرادة عاجزة وتحديات خطيرة

الدول العربية المطلة على البحر الأحمر على وَعْيٍ كامل بأبعاد المخطط الأمريكي الإسرائيلي، والجامعة العربية اقترحت تشكيل قوة بحرية عربية مشتركة لمواجهة المشكلة، وترفض فكرة «تدويل الأزمة» في هذه المنطقة الحيوية، مؤكدة قدْرَة الدول العربية «المتشاطئة» على اتخاذ الوسائل والإمكانيات للقضاء على ظاهرة القرصنة البحرية، لكنّ الواقع الفعلي يُؤَكِّدُ أن الإرادة العربية أضعفُ من أن تتخذ القرار المطلوب لحماية الأمن القومي العربي.

التحركات الأمريكية والأوروبية في البحر الأحمر، وخليج عدن، والبحر العربي، تُشِير إلى وجود مخطط دَوْلي يتم تنفيذه بخطًى حثيثةٍ، تحت لافتة «القراصنة»، يقود في نهايته إلى سيطرةٍ بريطانيةٍ على خط الملاحة الدولي، المارِّ عبر مضيق باب المندب والبحر الأحمر.

تداعيات المشكلة قد تؤدي إلى اكتساب أطراف أجنبية حقوقاً في المنطقة نتيجةَ تَشْريع مبادئَ يُساءُ استخدامها، على حساب السيادة العربية، فزيادة الوجود العسكري الأجنبي تحت ستار مكافحة القرصنة، قد يُؤَدِّي إلى استخدامه لمصالح أجنبية وإسرائيلية، حين يُسْتَخْدَمُ للضَّغْطِ على دول المنطقة، وإمكانية المزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، بما فيها فَرْضُ تسهيلات عسكرية.

عودة الاستقرار إلى الصومال، هي وَحْدَها الكفيلة بإنهاء ظاهرة القرصنة، لكن هذه العودة مرهونةٌ بانسحاب القوات الأثيوبية الغازية، ووقْف التدخلات الخارجية في هذا البلد، الذي يعاني مواطنوه من مجاعةٍ حقيقيةٍ، تُهَدِّدُ أكثر من ٢,٥ مليون طفل بالموت، وعلى رأسها التدخلات الأمريكية والغربية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية